متاحة مجاناً

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

إصلاح القطاع الأمني في العراق
التجارب السابقة ومتطلبات الواقع الراهن

د. عماد مؤيد جاسم المرسومي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

إصلاح القطاع الأمني في العراق: التجارب السابقة ومتطلبات الواقع الراهن

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط/ قسم الابحاث / الدراسات الأمنية والعسكرية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / الأمن والدفاع، مكافحة التطرف والإرهاب

د. عماد مؤيد جاسم المرسومي / أستاذ دكتور في كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

عندما استولى تنظيم (الدولة الإسلامية-داعش) على أجزاء من شمال العراق ومناطقه الغربية منتصف عام 2014، عمدت الحكومة العراقية بالتعاون مع المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدات للجهات الشعبية والقبلية التي تطوعت لقتال التنظيم، وتضمنت مبادرات المساعدة المقدمة من خلال مؤسسات الدولة الرسمية إدارة برامج للتدريب والتجهيز بالمعدات والآليات، والتي استهدفت تسليح هذه الجهات التطوعية لمواجهة التهديد الداهم الذي شكله (داعش).

وغني عن القول، إن الاضطرابات الأمنية التي تشهدها هكذا دول وتجارب التحرير التي تمر بها تُفضي إلى خلق بيئة مواتية لتمكين المجموعات التي كان لها دور مركزي في عملية التحرير وصد التهديدات[1]. وغالباً ما يترتب على هذا التمكين القدرة على النفاذ إلى المؤسسة العسكرية الرسمية أو النظام السياسي نفسه من خلال الوصول إلى البرلمان والسلطة. هكذا نجد أن البلدان التي واجهت أزمة حرب مع تنظيم إرهابي احتل جزءاً من أراضيها لسنوات، وبذلت الحكومة في سبيل استعادتها جهوداً عسكرية انطوت على مساعدة شعبية مدت القوات المُسلحة بحاجتها من المتطوعين، غالباً ما تضطر بعدها إلى إدارة علاقة مُعقدة مع الفاعلين الجُدد في مرحلة ما بعد التحرير وكيفية إيجاد السبل الملائمة للتعامل مع بيئة أمنية وسياسية متغيرة نشأت ما بعد الصراع (Post-Conflict Environment).

لقد أضافت قوات الحشد الشعبي قوة نوعية جديدة للهيكل العسكري العراقي، نظراً لأن أساس تشكيلها كان عقائدياً مبنياً على فتوى دينية، لكن قضايا خلافية جديدة برزت على أساس الثنائية التي أخذت تتشكل وتفرض حضورها في القطاع الأمني، وهي ثنائية بدأت ترسم تغييراً جذرياً في توازنات القوى السياسية والعسكرية في البلاد. ومع أن البرلمان العراقي أقر القانون رقم (40) لسنة 2016 والخاص بتأسيس هيئة الحشد الشعبي باعتبارها تشكيلاً مستقلاً يتمتع بالشخصية المعنوية، ويُعد جزءاً من القوات العراقية المُسلحة، ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة، مثلما ورد في نص المادة (1) من القانون المذكور[2]،

1 - Ranj Alaaldin, Security Sector Reform In Complex Conflict Environments, Middle East Coun-cil on Global Affairs, Issue Brief, October 2022, At: https://bit.ly/3zzCkxp

2 - وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، العدد (4429) في 26 كانون الاول 2016.

إلا أن إضفاء الطابع المؤسسي التدريجي على المنظمة داخل جهاز الدولة لم يكن كافياً لإزالة التوترات التي نجمت عن ظهور هذه الهيئة على المسرح العسكري - الأمني. إذ فضلاً عن الامتعاض الذي قُوبلت به هذه الهيئة من بعض القوى السياسية[3]، لم تكن بعض المفاصل في القوات المسلحة، التقليدية أكثر ترحيباً بها؛ بسبب تخوفها من نظام أمني يتألف من جيش نظامي يُقابله جهاز شبه عسكري قوي.[4]

على هذا الأساس، لم يكن التعقيد الذي بات على الدولة مواجهته في القطاع الأمني أو البيئة الأمنية الجديدة يقتصر على كيفية العثور على توفيق بين قوات الحشد الشعبي والجيش العراقي بقدر ما أن هذه الثنائية، مثلما أثارت معارضة خارجية بشكل كبير، إضافت مشاغل جديدة للدولة في مشروعها لإصلاح القطاع الأمني، والذي كان من المُخطط له أن يسير بالتوازي مع الحرب على تنظيم (داعش) ويتطور أكثر بعد انتهائها. ما يعني أنه بجوار مشاغل إصلاح القطاع الأمني التقليدي وتنقيته من العيوب، التي كانت سبباً رئيس في تمدد تنظيم (داعش) واحتلاله لأجزاء من العراق، بات على الدولة أيضاً أن تطور علاقة مؤسساتية مع الحشد الشعبي، وأن تجد حلاً مُناسباً له ضمن مشروع الإصلاح الأمني الجديد.

كانت عملية الإصلاح شاقة ومعقدة، وتوقفت أو تعطلت لفترة من الزمن؛ لأن تعقيدات الإصلاح أصبحت على ثلاثة مستويات: مستوى قوات (البيشمركة) الذي تولت الإشراف عليه قوات التحالف الدولي، ومستوى المؤسسة الأمنية الاتحادية الذي هو من مهام الحكومة في بغداد، ناهيك عن كيفية مزج مشروع الإصلاح على مستوى الإقليم مع المستوى الاتحادي، فضلاً عن المستوى المتعلق بإصلاح الوضع الخاص للحشد الشعبي وتنظيم علاقته بالمؤسسة الأمنية التقليدية.

3 - يُمكن أن نُشير إلى بعض المواقف التي عبر عنها سياسيين عراقيين بعد إعلان قانون الحشد والتي كشفت عن عُمق الأزمة التي رافقت تأسيسه وإقرار قانونه، وحالة الرفض التي واجهها في بدايته. مثلاً حذر رئيس (هيئة الحشد الشعبي) (فالح الفياض) السياسيين المعارضين لقانون الحشد من مغبة الإستمرار على نهجهم في توجيه الانتقادات إليه، لأنه أصبح ضمن المؤسسة العسكرية الرسمية. فيما توعد النائب عن (التحالف الوطني) (موفق الربيعي) أي شخص أو وسيلة إعلام تصف هيئة الحشد بـ(الميليشيات) من أنّها ستكون تحت طائلة القانون العراقي. للمزيد يُمكن الرجوع إلى:
قانون الحشد الشعبي: هل سيجعله تحت سلطة القانون، موقع روسيا اليوم (29 ،RT تشرين الثاني 2016، على الرابط:
https://bit.ly/3N3K1io

4 - Riccardo Redaelli, The Osmotic Path: The PMU and The Iraqi State, Italian Institute for International Political Studies (ISPI), October 26, 2018, At: https://bit.ly/3N1NRZv

على هذا الأساس، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع المحاولات السابقة والجهود المحدودة التي بُذلت في سبيل إصلاح القطاع الأمني وما اعترضها من عقبات من أجل الوصول إلى تشخيص موضوعي للسياسات المطلوبة لإصلاح القطاع وإعداده بشكل أفضل. وضمن هذا المنظور، تجدر الإشارة إلى أنه لا يُراد بهذه الدراسة تحديد السياسات التشغيلية الواجب اتباعها من قبل القوات المسلحة في مواجهة تهديدات مُحددة وكيفية التعامل معها، بقدر ما أنها تركز على متطلبات البناء التنظيمي والعملياتي التي يُفترض أن يتمتع بها القطاع الأمني لمعالجة العيوب التي أرهقته خلال السنوات السابقة.

أولاً: تجربة إصلاح القطاع الأمني الاتحادي

خلال عملية الإصلاح الأمني الأولى التي تولاها رئيس الوزراء (حيدر العبادي) في الفترة 2017-2018، وبإشراف مستشار الأمن القومي، اجتهدت الحكومة في محاولة صياغة استراتيجية لإصلاح القطاع الأمني. وكانت الصعوبة المتوقعة هي التردد من داخل المؤسسات المعنية بالإصلاح. فالإصلاحات تخلق فائزين وخاسرين، على حد تعبير (صفاء الشيخ حسين) الذي شغل منصب النائب لمستشار الأمن الوطني العراقي في فترتي (موفق الربيعي) و(فالح الفياض)، وبالتالي، لكي ينجح القادة في كل وزارة أو مؤسسة، فيتعين عليهم الإشراف على تنفيذ الإصلاحات من أجل التغلب على التردد داخل صفوفهم بأفضل طريقة. والعقبة الثانية كانت تتعلق بمعارضة بعض الأحزاب السياسية، باعتبار أن إصلاح قطاع الأمن سيتطرق ولا ريب إلى قضايا تقسيم السلطة، وهذا يعني أن نجاح عملية الإصلاح يتوقف على التعاون الوثيق مع النخب المحلية [5]. وهذا يؤشر حقيقة لا يُمكن تجاهلها، وهي أن تنفيذ إصلاح قطاع الأمن لا يتم إلا كجزء من عملية إعادة هيكلة سياسية أوسع نطاقاً وطويلة الأمد، وأن الحلول قصيرة المدى تؤدي إلى تفاقم المخاطر في النظام العراقي الهش والمعرض للأزمات. بكلام آخر، يتطلب إصلاح قطاع الأمن إستراتيجية طويلة الأمد، مع اتخاذ تدابير سياسية لبناء الثقة، وضمانات أمنية، وبدائل اقتصادية للأحزاب العديدة التي يمكن أن تعرقل التقدم.

5 - Safa al-Sheikh Hussein, Iraq's security sector: Twenty years of dashed hopes, In: Iraq 20 years on: Insider reflections on the war and its aftermath, Chatham House essay collection, Chatham House, April 17, 2023, At: https://bit.ly/3zPlb2C

وفي مطلع كانون الثاني /يناير2018، أعلنت وزارة الدفاع العراقية عن وضع خطة لإعادة هيكلة الجيش بالتعاون مع قوات التحالف الدولي. الأمر الذي دل على أنّ إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية العراقية، باتت مطلباً ملحاً بعد سنوات من الحرب ضد تنظيم (داعش) الإرهابي، فضلاً عن التحسينات التي حصلت في التسليح والتجهيز والأداء القتالي لتشكيلات وفرق وقيادات المؤسسة العسكرية. وما زاد من ضرورة الإصلاح، أن التحديات الأمنية الخارجية والداخلية قد تباينت واختلفت بشكل كبير عن مرحلة تشكيل وزارة الدفاع العراقية بعد عام 2003، الأمر الذي بات يتطلب إعادة النظر بكيفية ربط الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية العراقية بالخطط والأهداف الموضوعة ضمن استراتيجية الأمن الوطني العراقي لعام 2019.

ومنذ عام 2019 ولغاية نهاية عام 2022، لم يُتخذ إجراء واضح، باتجاه إعادة تنظيم أو إصلاح المؤسسة العسكرية العراقية، بسب الأوضاع السياسية المضطربة التي شهدها العراق وتداعيات (جائحة كورونا) التي شهدها العالم خلال تلك المرحلة، بحيث توقف برنامج (إصلاح القطاع الأمني)، الذي كان العمل جارياً عليه، ولم يتم إعادة تفعيله إلا بعد استلام رئيس الوزراء (محمد شياع السوداني) لمنصبه في تشرين الأول /أكتوبر2022. حيث أبدت الحكومة الجديدة اهتمامها بالملف الأمني منذ الأيام الأولى لتسلمها المسؤولية، وتمثل هذا الاهتمام بإنهاء تكليف عدد من القيادات الأمنية، والتركيز على رفع قدرات القوات الأمنية، كما تم تفعيل برنامج (إصلاح القطاع الأمني)، من خلال المصادقة على إستراتيجية إصلاح القطاع الأمني بتاريخ 27 آذار/مارس 2024، في اجتماع للجنة العليا لإصلاح القطاع الأمني.

ومع أن مشروع الإصلاح الأمني في القوات التقليدية توقف خلال السنوات 2019 – 2022، إلا أن هذا لا يلغي حقيقة أن رئيس الوزراء الأسبق (عادل عبد المهدي) اتخذ خطوات هامة على صعيد مؤسسة قوات (الحشد الشعبي) بعد أن أضحت تنظيماً عسكرياً موازياً للجيش، حتى على صعيد امتلاكه قيادة عمليات تابعة له في كل محافظة تعمل بموازاة قيادة العمليات المشتركة، ما دفع (عبد المهدي)، إلى محاولة تنظيم الوضع العسكري لقوات (الحشد) كمؤسسة جديدة شابتها بعض أوجه التشعب في نطاق الصلاحيات واتساع المديريات التي تحمل الاسم نفسه.

أصدر (عادل عبد المهدي) الأمر الديواني المرقم (237) في الأول من تموز/يوليو 2019، والذي نص على أن جميع قوات (الحشد الشعبي) تعمل كجزء لا يتجزأ من القوات المسلحة،، وتسري عليها جميع ما يسري على القوات المسلحة.

وأن تتخلى جميع الفصائل عن التسميات التي عملت بها أثناء حربها على داعش، وتُستبدل بتسميات عسكرية مثل (فرقة، لواء، فوج ...إلخ)، وتُحدد معسكرات واضحة لتجمع قوات الحشد الشعبي تماماً كما تحدد لبقية القوات المسلحة، وأن يتم غلق جميع المقرات التي تحمل اسم فصيل من فصائل الحشد الشعبي سواء في المدن أو خارجها.[6]

وقد أثار هذا الأمر الديواني وجهات نظر مختلفة ما بين مؤيد مثل قرار السيد (مقتدى الصدر) الذي أبدى استعداده لفك ارتباط فصيله (سرايا السلام) وإلحاقه بالمؤسسة العسكرية، وما بين مُتحفظ على القرار باعتبار أن الأمر يحتاج لمزيد من الوقت لتنفيذه بشكل صحيح؛ نظراً لعدم تطابق وجهات النظر بين قيادة قوات الحشد وقيادة الجيش. لهذا اعترضت بعض الفصائل التي أبدت استعدادها لإبقاء تبعيتها لمكتب القائد العام للقوات المسلحة وليس اندماجها ضمن المؤسسة العسكرية التقليدية، وكان تفسير هذه الفصائل للأمر أن (عادل عبد المهدي) تعرض لضغوط خارجية لإصدار هذا الأمر.[7]

بعدها بشهرين، في أيلول/سبتمبر 2019، أصدر مكتب رئيس الوزراء الأمر الديواني رقم (328) القاضي بإعادة هيكلة قيادة العمليات المشتركة [8]. والأهم من ذلك هو أن (عادل عبد المهدي) عهد إلى نفسه رئاسة قيادة العمليات الخاصة مباشرةً بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، موجّهاً بذلك رسالة واضحة عن اهتمامه العميق بهذه المسألة وعن استعداده لوضع ثقله السياسي في إصلاح (الحشد الشعبي. ونص الأمر المذكور أيضاً على أن (عادل عبد المهدي) أو من ينوب عنه، أي الفريق (عبد الأمير رشيد يار الله)، سيتولى إدارة كافة التشكيلات التابعة لقيادة العمليات المشتركة على المستوى العملياتي، بضمنها قوات (الحشد الشعبي). أما الأجهزة الأمنية، فستحتفظ بسيطرتها الإدارية، أي التجنيد والتدريب والتجهيز، على الوحدات المنفصلة التابعة لها.

---

6 - للإطلاع على نص الأمر الديواني المرقم (237)، يُمكن الرجوع إلى الرابط التالي:
https://bit.ly/4f0UYxl

7 - ليث ناطق، هل تمتثل فصائل الحشد في العراق لقرار ضمها للجيش، موقع الجزيرة نت، 30 تموز 2019، على الرابط:
https://bit.ly/3N2qgrB
أحمد عبد الرزاق شكارة، قراءة متأنية للأمر الديواني المرقم 237 : مقتضيات المرحلة والتحديات الستراتيجية، صحيفة المدى، العدد (4468) في 10 تموز 2019، على الرابط: https://bit.ly/3TMi1DE

8 - بالوثائق ... أمر ديواني بإعادة تشكيل قيادة العمليات المشتركة برئاسة عبد المهدي، موازين نيوز، 15 أيلول 2019، على الرابط التالي:
https://bit.ly/3TMOpGi

وبما أن الأمر المذكور منح قيادة العمليات المشتركة صلاحية السيطرة الحصرية على كافة التعيينات في الجيش والحشد الشعبي من رتبة آمر لواء أو أعلى، تم النظر إليه باعتباره قراراً على قدر كبير من الأهمية ينسجم مع مرحلة ما بعد (داعش) لتنظيم وضع التشكيلات العسكرية المتعددة وتوحيد نظام مُتشعب الأطراف، وأن الأمر هذا سيُسهم في ممارسة وتعزيز مبدأ وحدة القيادة والسيطرة على الموارد العسكرية والأمنية للقائد العام للقوات المسلحة، وأيضاً توحيد الجهود والموارد الأمنية والعسكرية لمنظومة الدفاع العراقية تحت قيادة وأمر (قيادة العمليات المشتركة)، خصوصاً بعد تمثيل (هيئة الحشد الشعبي) ووزارة (شؤون البيشمركة) في قيادة العمليات المشتركة.[9]

بعدها بأيام، صدر الأمر الديواني المرقم (331)، والذي قرّر فيه (عادل عبد المهدي) المصادقة على الهيكلية التنظيمية الخاصة بهيئة (الحشد الشعبي)، وإلغاء جميع العناوين والمناصب التي تتعارض مع العناوين الواردة في الهيكلية التي تم إقرارها، فضلاً عن منح رئيس هيئة (الحشد الشعبي) صلاحية التعيين بالوكالة للمناصب والمديرين في الهيئة، وعرضها على رئاسة مجلس الوزراء لغرض الموافقة من عدمها[10]. وأخذت الهيكلية الجديدة الضخمة على مستوى التنظيم والإدارة طابعاً تقليدياً. إذ بات للهيئة رئيس ورئيس أركان. تتبع للأول، إضافةً إلى دوائر المكتب وأمين السر العام، (10) مديريات لوجستية و(8) قيادات قتالية تنفيذية، فيما تتبع الثاني (5) معاونيات رئيسة، أبرزها العمليات والاستخبارات، و(25) مديرية و(8) قيادات عملياتية في محافظات البلاد المختلفة، باستثناء الجنوبية منها.[11]

ورغم أن إنضاج هذه الهيكلية استغرق وقتاً كبيراً، وتطلب مناقشات مطولة داخل المؤسسة العسكرية، إلا أن الأمر الديواني (331) حلّ معضلة (هيكلية الحشد) التي في ضوئها بات موقع رئيس الأركان، نائب رئيس هيئة الحشد، قائداً ميدانياً أول لـ(الحشد)، فيما موقع رئيس الهيئة يخوّله صلاحيات كبرى، من شأنها إعادة رسم صورة هذه المؤسسة، من ناحية وجهها القيادي.

9 - Michael Knights, Helping Iraq Take Charge of Its Command-and-Control Structure, The Washington Institute for Near East Policy, Policy Watch (3193), September 30, 2019, At: https://bit.ly/3Y1sY6J

10 - عبد المهدي يُصدر أمراً ديوانياً بشأن هيكلة الحشد الشعبي، موقع قناة العربية الحدث، 21 أيلول 2019، على الرابط التالي:

https://bit.ly/3N7buQ8

11 - حسم هيكلية (الحشد): عادل عبد المهدي ينتصر للفيّاض، صحيفة الأخبار اللبنانية، 23 أيلول 2019، على الرابط التالي:

https://bit.ly/47NjCyW

ثانياً: مشروع إصلاح قوى (البيشمركة) في إقليم كردستان

على مستوى إقليم كردستان، لم تكن عملية الإصلاح الأمني أكثر سهولة أو أقل تعقيداً. إن قضية توحيد القوات الكردية في تشكيل عسكري واحد كانت مسألة مطروحة للنقاش منذ حصول الإقليم على نوع من الإدارة الذاتية بمعزل عن النظام العراقي السابق في العام 1991[12]، وأصبحت القضية مُدرجة على جدول أعمال حكومة إقليم كردستان منذ عام 2006، دون تحقيق خطوات كبيرة في هذا المشروع. لقد فشل أربعة وزراء لشؤون البيشمركة وثلاثة رؤساء وزراء في تشكيل قوة موحدة غير حزبية، ما يؤشر أن قضية توحيد قوات (البيشمركة) لا تزال تشهد تجاذباً بين القوى الكردستانية.

خلال الحرب ضد تنظيم (الدولة الإسلامية) في الفترة من 2014 إلى 2017، أصبحت قوات (البيشمركة) حلفاء محليين مهمين للولايات المتحدة وشركائها الدوليين، ولعبت دوراً هاماً في هزيمة تنظيم (داعش) في نهاية المطاف. وبانتهاء الحرب في عام 2017، أطلقت دول التحالف الدولي بقيادة، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وهولندا، برنامجاً لإصلاح قوات (البيشمركة)، سعياً منها إلى إنشاء قوة دفاع قوية وموحدة.

ودخلت حكومة إقليم كردستان في اتفاق مع هذه الدول مؤلف من (35) فقرة يؤكد على الإصلاحات المؤسسية. وكان الجانب الرئيسي هو جلب قوات (الحزب الديمقراطي الكردستاني) و(الاتحاد الوطني الكردستاني) إلى وزارة شؤون البيشمركة وتعزيز الوحدة العسكرية بينهما. وكانت هذه الدول تأمل في أن الدعم المالي والتدريب والتهديد بسحب الاستثمارات العسكرية المُقدمة للإقليم من قوات المهام المشتركة، (عملية العزم الصلب-Operation Inherent Resolve) بقيادة الولايات المتحدة، يُمكن أن يؤدي دوراً حاسماً في تحفيز مبادرات الإصلاح هذه واستدامتها.[13]

تضمنت خطة (بيشمركة المستقبل-Peshmerga of The Future) (35) مقترحاً تفصيلياً شملت: تطوير إستراتيجية أمنية رسمية لحكومة إقليم كردستان، بما في ذلك إستراتيجية عسكرية من شأنها أن تحدد الأساس لعدد وهيكل قوات البيشمركة،

12 - Wladimir van Wilgenburg and Mario Fumerton, Kurdistan's Political Armies: The Challenge of Unifying the Peshmerga Forces, Carnegie Endowment for International Peace, Regional Insight, December 16, 2015, At https://bit.ly/47Ob0b9

13 - Myles B. Caggins, Peshmerga Reform: Navigating challenges, Forging Unity, Foreign Policy Research Institute, October 31, 2023, At: https://bit.ly/3Y1CruO

وإنشاء قيادة عامة جديدة وموحدة للقوات المسلحة في إقليم كردستان، ودمج قوات البيشمركة التي تتبع لكل من (الحزب الديمقراطي الكردستاني) و(الاتحاد الوطني الكردستاني) مع تلك التي تسيطر عليها وزارة شؤون البيشمركة، وتطوير العقيدة العسكرية، مثلما تدعو الخطة إلى اتباع نهج جديد للتجنيد على أساس الكفاءة، بحيث يشغل جميع أفراد القوات المسلحة منصباً واحداً فقط، من شأن هذا أن يُلغي الممارسة الشائعة المتمثلة في شغل الكثير من أفراد البيشمركة مناصب ووظائف أخرى خارج أدوارهم العسكرية، مع إصلاح شامل لنظام الرواتب وتبني نهج أكثر «منهجية وفعالية» للتدريب. واقترحت خطة الإصلاح أيضاً اعتماد نهج موحد لنظام الأسلحة عبر البيشمركة.[14]

وبحسب إحصائيات غير رسمية، فإن (الحزب الديمقراطي الكردستاني) لديه (50) ألفاً من البيشمركة تحت سيطرته دون أي تأثير من وزارة (شؤون البيشمركة)، في حين أن (الاتحاد الوطني الكردستاني) لديه حوالي (42) ألفاً أو أكثر بقليل، وتشكل هذه القوات المُوزعة بين الفصيلين الكرديين غالبية قوات البيشمركة، التي يقترب عددها الإجمالي من (100) ألف جندي.[15]

وتنتمي معظم قوات (الحزب الديمقراطي الكردستاني) إلى اللواء (80) فضلاً عن تبعية قوات (زيريفاني-Zerevani)، وهي قوات شرطة عسكرية، إلى الحزب المذكور. بالإضافة إلى ذلك، تُسيطر قوات الحزب الديمقراطي وظيفياً على (بيشمركة روج)، وهي مجموعة من المقاتلين الأكراد في سوريا. ومقابل ذلك، يدير (الاتحاد الوطني الكردستاني) اللواء (70). ولدى كلا الطرفين أيضاً وحدات مختلفة للدعم والاستخبارات ومكافحة الإرهاب، وجميع هذه الوحدات خارج سيطرة وزارة (شؤون البيشمركة).[16]

ولا يبدو أن أي قوة، بما في ذلك حكومة إقليم كردستان، تتمتع بالسيطرة الكاملة على جميع قوات البيشمركة، وهو ما يعني أن حتى قوات (الحزب الديمقراطي الكردستاني) و(الاتحاد الوطني الكردستاني) لا تخضع لسيطرة شخص واحد، ما يؤشر وجود هيكل قيادة وسيطرة لا مركزي داخل الحزبين. وكان أحد المبادئ الرئيسة الحاكمة لعمل وزارة (شؤون البيشمركة) هو الانقسام المتساوي في المناصب الإدارية بين الحزبين،

14 - Kurdish government approves coalition proposal to restructure Peshmerga ministry, Rudaw News, May 14, 2017, At: https://bit.ly/4gJVPUr

15 - Peshmerga unification process 'difficult', requires 'long-term investment:' Netherlands, Rudaw News, October 14, 2023, At: https://bit.ly/3Y1C1od

16 - Surkew Mohammed, "There's not even 1% chance that Kurdistan will have a national army," senior commanders, Kirkuk Now, July 22, 2023, At: https://bit.ly/3zqEr6I

أي نسبة (50) بالمائة لكل منهما، ولكن يبدو أن الالتزام تراجع مع محاولة (الحزب الديمقراطي الكردستاني) فرض توزيع جديد بنسبة (43-57) في المائة لصالحه. وهو ما أشار إليه بوضوح (عبد الخالق بابيري)، رئيس أركان وزارة العمليات في (الحزب الديمقراطي الكردستاني) بتصريح أدلى به في حزيران/ يونيو من عام 2023: «الآن وفي المستقبل، لن يتم تطبيق ظاهرة التقسيم (50-50) من حيث الموظفين واللوجستيات والإدارية والجوانب المالية؛ لأنه لا أساس لها في القوانين المعمول بها في وزارة شؤون البيشمركة».

تكشف هذه النزاعات حقيقة أن الإصلاح مقيد بشدة بسبب مشكلتين. أولاً، الحرب الأهلية الناعمة المستمرة بين الحزبين السياسيين الرئيسيين في كردستان العراق. حيث يرى الطرفان أن احتفاظهما بقوات البيشمركة المستقلة أمر أساسي لبقاء سلطتهما وسياستهما. ثانياً، المكانة البطولية الأسطورية التي تتمتع بها (البيشمركة) داخل المجتمع الكردي العراقي، والتي تجعل من الصعب تحويل البيشمركة إلى قوة عسكرية «طبيعية». وعلى ما يبدو أن الخطأ الذي ارتكبه التحالف الدولي خلال السنوات القليلة الماضية هو إعطاء الأولوية لجهود الإصلاح الأمني في كردستان بدلاً من معالجة الانقسام السياسي العميق بين (الحزب الديمقراطي الكردستاني) و(الاتحاد الوطني الكردستاني). وعلى حد وصف (سردار عزيز) أن هذا الأمر أشبه بوضع العربة العسكرية أمام الحصان السياسي، وهو سياق من غير المرجح أن يفضي بمشروع إصلاح البيشمركة إلى تحقيق تقدم كبير.[17]

كان لهذا الانقسام السياسي والخلافات ما بين الحزبين من القوة والفاعلية بحيث وضع عثرات أمام مشروع الإصلاح، رغم مرور سنوات على إطلاقه، حتى أنّ المجتمع الدولي لم يتمكن من إخفاء جزعه من مُماطلة الأحزاب في تأخير الإصلاح المطلوب[18]. لكن في عام 2022، حلت لحظة محورية في مسار التعاون بين الجانبين الأميركي والكردستاني بتوقيع مذكرة تفاهم جديدة مدتها أربع سنوات بين وزارة الدفاع الأمريكية (Mod) ووزارة شؤون البيشمركة (MoPA). وقد حددت مذكرة التفاهم هذه شروطاً صارمة وجداول زمنية متسقة،

17 - Sardar Aziz and Andrew Cottey, The Iraqi Kurdish Peshmerga: military reform and nation-building in a divided polity, Defence Studies, Vol (21), No. (2), 2021, PP 226 – 241.

18 - الإصلاحات متوقفة أو متأخرة عن الجدول الزمني في قضايا حاسمة مثل: لم تتم الموافقة بعد على خطط إنشاء مقرين إضافيين لقسم وزارة شؤون البيشمركة، بما في ذلك الموقع الفعلي للمقر ونطاق السيطرة (أو منطقة التشغيل). كذلك لا يوجد إتفاق نهائي بشأن إعادة تنظيم هيكل السلطة في اللوائين (70) و(80) في قوات البيشمركة التابعة للوزارة. أنظر:
Myles B. Caggins, Peshmerga Reform: Navigating challenges, Forging Unity, Op.cit.

مما سلط الضوء على التزام المجتمع الدولي الثابت بإصلاحات البيشمركة. وجاء في بيان مشترك صادر عن البنتاغون ووزارة شؤون البيشمركة أن «مذكرة التفاهم تُحدد التقدم المحرز في الإصلاحات المؤسسية الحاسمة والتزام وزارة شؤون البيشمركة بإجراء إصلاحات إضافية لتعزيز احترافية قواتها».[19]

وطبقاً لهذه المذكرة، من المتوقع أن يستمر دعم التحالف لإصلاح البيشمركة حتى عام 2026، على أمل أن يتم توحيد جميع وحدات البيشمركة خلال السنوات التي حددتها مذكرة التفاهم. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تدفع لوزارة البيشمركة مبلغ (20) مليون دولار شهرياً لتغطية رواتب وحدات البيشمركة الموحدة التي تضم مقاتلين موالين لكل من الحزبين، وهو إجراء أريد به تحفيز عملية الإصلاح من خلال الإغراء بدفع الرواتب المُنتظمة، لكن الإصلاح ما زال بطيئاً حتى الآن. مع ذلك، ما زال التحالف الدولي يدفع باتجاه التأكيد على أن التقييم الإيجابي لإصلاح البيشمركة سيتم اعتماده في تقرير مدى استمرار التفويض العسكري لتقديم المزيد من الدعم في إقليم كردستان العراق من عدمه. مثلما يحاول التحالف الدولي إقناع حكومة الإقليم أن الإصلاح لن ينعكس على تحسين قدرات جيشهم فحسب، بل سيشكل أيضاً فرصة عظيمة لتعزيز مشاركة الإقليم الدولية في منطقة جيوسياسية غير مؤكدة للغاية.[20]

ولطالما حذر الشركاء الدوليون، وخاصة الولايات المتحدة، السلطات الكردية من أنهم يخاطرون بسحب الدعم والأموال المخصصة للبيشمركة إذا فشلت في وضع الوحدتين (70) و(80) التابعتين للحزب تحت مظلة وزارة البيشمركة. حتى أنه في أواخر آب 2023، قال القنصل العام الهولندي في أربيل، (جاكو بيريندز-Beerends)، لقناة روداو إن قوات البيشمركة وحكومة إقليم كردستان قد تفقدان الدعم الدولي إذا لم يحدث إصلاح داخل القوات.[21]

19 - U.S Department of Defense, Joint Statement on the Renewal of the Memorandum of Understanding Between the Department of Defense and the Kurdistan Regional Government Ministry of Peshmerga Affairs, September 21, 2022, At: https://bit.ly/3BnbeKx

20 - Kamaran Palani, Peshmerga Reform: High Stakes for the Future of Iraqi Kurdistan, Italian Institute for International Political Studies (ISPI), September 15, 2022, At: https://bit.ly/3XJoT62

21 - Julian Bechocha, Peshmerga 'will lose' international support if unification fails: Dutch consul, Rudaw News, August 29, 2023, At: https://bit.ly/3Y0jkl1

لكن في مواجهة الضغوط المستمرة من قبل التحالف الدولي لإصلاح وتوحيد القوات المسلحة لإقليم كردستان العراق تحت إشراف وزارة شؤون البيشمركة (MOP)، يتزايد تواجد كل من (الحزب الديمقراطي الكردستاني-KDP)، و(الاتحاد الوطني الكردستاني-PUK) بقوتهم العسكرية خارج سيطرة الوزارة. وتدعي القوتان الحزبيتان أنهما تدعمان جهود الإصلاح التي يدعمها التحالف، لكن في الواقع لا يُظهران أي اهتمام ببناء الوزارة والتنازل عن السلطة لها، بقدر ما يعملون على تطوير قوة أحزابهم. ولغاية النصف الثاني من عام 2022، لم يعمل الحزبان إلا على توحيد أقل من نصف عدد القوات المطلوبة، على حد تصريح كبير المستشارين في وزارة شؤون البيشمركة، اللواء (هزار إسماعيل)، الذي أفصح لـ(بودكاست كردستان في أمريكا)، أن هناك الآن (20) لواء من البيشمركة الموحدة ووحدات قيادة مساندة في إقليم كردستان بفضل برنامج توحيد البيشمركة. ما يعني أن (40 – 50) بالمائة من قوات البيشمركة تقع تحت مظلة وزارة البيشمركة.[22]

ثالثاً: السياسات المطلوبة لإصلاح القطاع الأمني

إن حدث احتلال تنظيم (الدولة الإسلامية-داعش) لمساحات واسعة من العراق بات جزءاً من الذاكرة التاريخية للمجتمع والدولة، ومن غير الممكن تجاوزه في أي عملية تستهدف تقييم القطاع الأمني - العسكري، كونه أظهر حجم الندوب التي شوهت جسد المؤسسة العسكرية في العراق ومدى حاجته لإصلاح القطاع الأمني بشكل كبير وإعادة تنظيم وضع قواته بمختلف صنوفها بما ينسجم مع طبيعة التحديات والتهديدات المُحتملة، وهو مشروع بات جزء من اهتمامات صُناع القرار بعد الانتهاء من الحرب.

إن إصلاح القطاع الأمني مثلما هي عملية شاقة ومتدرجة، أي تتطلب إجراءات متسلسلة وسياقاً زمنياً ربما يصل إلى عدة سنوات ، كذلك هي مسألة تنظيمية بالدرجة الأولى، كونها تهتم بشدة بتحديد مجموعة من الأسس وقواعد العمل التي يُفترض أن تلتزم بها المؤسسات الأمنية والعسكرية. وعلى هذا الأساس، نجد أن الإصلاح المنشود وبما يحقق متطلبات النجاح على صعيد تعزيز أداء القوات العسكرية – الأمنية والحفاظ على استدامة التحول إلى مؤسسات مهنية احترافية ينبغي أن يكون على مسارين: الأول الإيفاء بمتطلبات الجانب التنظيمي. والثاني: مراعاة مجموعة من الإستراتيجيات الهادفة لتطوير القطاع الأمني - العسكري.

22 - Wladimir van Wilgenburg, 40 to 50 percent of Peshmerga forces united under Ministry of Peshmerga: senior advisor, Kurdistan 24 News, July 8, 2022, At: https://bit.ly/3Bq2jb0

1. على مستوى الإطار التنظيمي لقواعد العمل العسكري - الأمني

نهاية شهر آذار/مارس من عام 2024، صادقت اللجنة العليا للإصلاح الأمني، على إستراتيجية (إصلاح القطاع الأمني 2024- 2032)، في جلسة ترأسها رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة. وبحسب البيان الصادر عن المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء [23]، إن الإعلان عن مصادقة اللجنة العليا للإصلاح الأمني على هذه الاستراتيجية يأتي في سياق يتوافق مع مقومات ومتطلبات الأنظمة الديمقراطية، في تحقيق المساءلة والشفافية ومراعاة مبادئ حقوق الإنسان. وأن إستراتيجية إصلاح القطاع الأمني 2024- 2032، والتي تستهدف إجراء إصلاح شامل للمنظومة تسعى إلى تلبية خمس مُتطلبات أساسية هي: (مراعاة مبادئ حقوق الإنسان،، تثبيت المهام والواجبات بين التشكيلات العسكرية والأمنية، الارتكاز على تطوير القدرات للأجهزة الأمنية، إيجاد التشريعات القانونية اللازمة لكل القطاعات والأجهزة الأمنية، ودارسة التقدم التكنولوجي بالجانب الأمني).

وعلى الرغم من عدم نشر التفاصيل الدقيقة الكافية بخصوص الإجراءات أو البرنامج الذي سيتم اعتماده لتحقيق الإصلاح المطلوب، نجد أن الأهداف التي أوردتها الإستراتيجية، فيما يتعلق بمراعاة حقوق الإنسان وتثبيت المهام والواجبات وتعزيز التشريعات القانونية اللازمة لعمل الأجهزة الأمنية، تُبين أن هذه الإستراتيجية تتحرك في مسار رئيسي لها، وهو الحاجة للإيفاء بمستلزمات (قواعد العمل التنظيمية)، أي وجود إطار قانوني أو ترتيبات تنظيمية أساسية، ما يبين الحاجة الماسة إلى إعادة النظر في البناء المؤسسي والتنظيمي للمؤسسة العسكرية، لغرض تلافي ومعالجة السلبيات والمعاضل التي أفرزتها تجربة السنوات العشرين الماضية.

إن أي مراجعة للبناء التنظيمي والمؤسسي للقطاع الأمني – العسكري يُفترض أن يأخذ بنظر الاعتبار المتطلبات التالية:[24]

أولاً: الرقابة المدنية: من الضروري في أي عملية إصلاح تستهدف بناء مؤسسات أمنية رصينة أن يكون هناك دور كبير للإشراف المدني على السلك الأمني،

23 - المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي على منصة (Facebook) على الرابط التالي:
https://bit.ly/482D5Ml

24 - أنظر ذلك في:
سوميت بيساريا وسوجيت شودري، إصلاح القطاع الأمني في فترات الإنتقال الدستوري، ورقة السياسات رقم ٢٣ للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2021، على الرابط التالي:
https://bit.ly/4emyqqD

وأن الغاية من هذا الإشراف هو الحيلولة دون وقوع الأجهزة الأمنية تحت التأثير الحزبي للحفاظ على مهنيتها وحياديتها في العمل والإجراءات. ويستلزم هذا الهدف ترسيخ الوجود الهيكلي لأجهزة مُنفصلة يعمل بها بيروقراطيون محترفون، وليس سياسيون، تحت قيادة وزير مستقل حزبي في كل جهاز من أجهزة قطاع الأمن، لضمان المسؤولية السياسية وتوجيهاً لإجراءات القطاع الأمني وضمان مساءلته.

ثانياً: الفصل بين المهام: من المهم جداً أن يميز الإطار الدستوري والقانوني بوضوح بين الأدوار المختلفة والبنية المؤسسية المرتبطة بمختلف الوكالات الأمنية. على سبيل المثال ينبغي أن تكون المؤسسة العسكرية مسؤولة عن الدفاع الوطني والحماية من التهديدات الخارجية، بينما تكون الشرطة مسؤولة عن إنفاذ القانون وفرض النظام. أما أدوار وكالات الاستخبارات، فتكون مُحددة بجمع المعلومات ذات المصلحة الوطنية وتقييم التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية. ضمن هذا المنظور لا يجوز تكليف أجهزة بعينها بمهام ليست من ضمن اختصاصاتها الوظيفية، لأن هذا الإجراء مثلما سيُرهقها، سيعمل أيضاً على إبعادها عن مهامها الأساسية التي وُجدت من أجلها. نذكر على سبيل المثال، الإجراء الذي اتخذه رئيس الوزراء السابق (مصطفى الكاظمي) بتكليف جهاز مكافحة الإرهاب بمهام ضبط المنافذ الحدودية لمكافحة التهريب وعمليات الفساد المالي التي تجري في هذه الكيانات[25]، وهو إجراء لم يكن له علاقة بمهامها الأصلية.

ثالثاً: مجالس الأمن القومي: يعكس وجود ما يُعرف بـ(مجلس الأمن القومي) الأهمية البالغة المُلقاة على عاتق هذه المؤسسات في تولي وإدارة عمليات تنسيق الأنشطة الأمنية وتبادل المعطيات الاستخباراتية بين الأجهزة الأمنية المختلفة لتمكين الحكومة على التصدي للتهديدات. إن نجاح هذه المجالس يرتبط بتوافر شروط من قبيل أن يكون معظم أعضائها من المدنيين، وليسوا حزبيين، صوناً للمساءلة الديمقراطية، مع إنشاء لوائح وبرامج عمل واضحة تُبين الحرص على قضية الموازنة بين الحاجة إلى العمل في كنف السرية وإرساء إجراءات رقابية ملائمة.

بشكل عام، يجب صياغة إطار دستوري وتشريعي يوضح اختصاصات ومهام مختلف أجهزة قطاع الأمن، فضلاً عن إنشاء هيكل مؤسسي متميز يمنع وقوع الأجهزة الأمنية تحت السيطرة الحزبية.

25 - أحمد السهيل، ضبط الحدود: تحد جديد أمام حكومة الكاظمي، إندبندنت عربية، 4 يوليو 2020، على الرابط: https://bit.ly/4gHHdFg

وتهدف مثل هذه القوانين والإجراءات التنظيمية إلى تحقيق هدفين: إخراج الأجهزة الأمنية من دائرة السياسة وعدم إقحامها في صراعاتها، والحيلولة دون استغلال الأجهزة الأمنية من قبل السلطات البيروقراطية لتحقيق أهداف حزبية.

2. **على مستوى استراتيجيات العمل**

نعني باستراتيجيات العمل ما يجب أن يتخذه العراق من سياسات وترتيبات تخص إعادة تنظيم قواته الأمنية، هيكلياً وعملياتياً، سواء على مستوى التقليص أو رسم مهام جديدة أو تبني برامج تأهيلية وتطويرية، تستهدف الارتقاء بقدراتها القتالية ومعنوياتها وتعزيز الشعور بالانتماء إلى المؤسسة. إن من أهم هذه السياسات ما يتعلق بحلحلة الإشكالات التي رافقت المشهد الأمني ما بعد معارك التحرير وكيفية التعامل مع مستجدات البيئة والتخلص من رواسب المرحلة السابقة وسلبياتها. وكما تم ذكره سابقاً، لا تستهدف هذه الإستراتيجيات تحديد السياسات الواجب اتباعها من قبل القوات المسلحة في مواجهة تهديدات محددة وكيفية التعامل معها، بقدر ما يركز على متطلبات البناء العملياتي التي يفترض أن يحوزها القطاع الأمني لمعالجة العيوب التي أرهقته خلال السنوات السابقة. إن أهمية هذه الإستراتيجيات يتمثل في عدم كفاية الالتزام بإعادة البناء التنظيمي والإطار التشريعي الذي يحكم عمل القوى العسكرية والأمنية، وتحديد صلاحياتها واختصاصاتها، بل لا بد أيضاً من وجود إستراتيجيات وبرامج عمل واضحة تستهدف هيكلة وتأهيل هذه القوات من جديد وفق ما تتطلبه المرحلة المقبلة.

أولاً: القبول بثنائية الهيكل العسكري التقليدي وتحقيق المؤسسة التدرجية

إن المرحلة التي شهدت احتلال داعش للأراضي العراقية (2014-2017)، ورغم قساوتها وعدد الضحايا الكبير والتدمير الواسع للبنى التحتية، تركت بصمات واضحة في إعادة تشكيل الهيكل العسكري والأمني العراقي. فقد استجاب المتطوعون لقتال داعش لفتوى الجهاد الكفائي، وتم تنظيمهم ضمن تشكيل يُعرف منذ ذلك الحين باسم (قوات الحشد الشعبي)، كقوة رديفة للهيكل العسكري التقليدي الرسمي.استعادت قوات الأمن العراقية ثقتها بقدراتها بعد انضمام (قوات الحشد الشعبي) إلى ميدان المعركة. وخلال العمليات العسكرية التي جرت في المناطق والمدن المحتلة بين عامي 2016 و2017، تمكنت قوات الأمن العراقية ووحدات الحشد الشعبي من تنسيق أنشطتهما تحت إشراف الحكومة

العراقية. في بداية عملياتها، كانت وحدات الحشد الشعبي تتولى تأمين الحدود الخارجية للجبهة وضرب طوق حول المناطق التي يتواجد فيها الإرهابيون، بينما كانت قوات الأمن العراقية، خصوصاً الفرقة 16 في الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب، تشن الهجوم على المدن، مدعومة بقوة من الضربات الجوية للتحالف الدولي[26] .في تلك المواقع، بدت وحدات الحشد الشعبي ممتثلة لهرمية الجيش النظامي.

لقد أفادت القوات النظامية في المؤسسة الأمنية والعسكرية من وجود قوات الحشد الشعبي في تطوير قدراتها وتثبيت معنوياتها القتالية. إذ أنّ اندماج الفصائل المختلفة في وحدات الحشد الشعبي العراقية خلال صيف عام 2014، أدى بلا شك إلى تغيير في طبيعة خوض المعارك من قبل القوات النظامية مع التنظيم الإرهابي والانتقال من وضع الدفاع إلى الهجوم، وعلى حد قول (المركز الدولي لدراسة التطرف والعُنف-ICSR) «ساهمت قوات الحشد الشعبي بشكل كبير في التصدي لتقدم تنظيم (الدولة الإسلامية)، الذي كاد متمردوه أن يُركعوا الجيش العراقي الذي دربته الولايات المتحدة».[27]

لكن ما تمخض من نتائج أفرزتها مرحلة ما بعد (داعش) أن العراق بات يمتلك أربع قوات دفاع رئيسة ذات أحجام وقدرات متفاوتة: (جهاز مكافحة الإرهاب، والجيش العراقي، وقوات الحشد الشعبي، وقوات البيشمركة)، وهو ما فرض على الحكومة تطوير آليات مرنة لتنظيم العلاقة بين هذه التشكيلات من جهة وعلاقتها بالدولة من جهة أخرى. ويُعد كل من الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب تشكيلات نمطية باعتبارهما يُمثلان القوات المسلحة التقليدية التي تمتلكها معظم الدول. ومن حيث العدد وحجم القوة البشرية، يُعد الجيش العراقي إلى حد بعيد أكبر هذه القوات الأربع، فضلاً عن أن ميزانيته السنوية تُعد الأضخم من بين هذه التشكيلات. على سبيل المثال، بلغ حجم الميزانية التي رُصدت لوزارة الدفاع للسنة المالية لعام 2023 أكثر من «تسعة ونصف» تريليون دينار عراقي.[28]

---

26 - Erica Gaston, Iraq After Isil: Mosul, The Global Public Policy Institute (GPPI), August 21, 2017, At: https://bit.ly/3N19UPY

27 - Inna Rudolf, From Battlefield to Ballot: Contextualising the Rise and Evolution of Iraq's Popular Mobilization Units, International Centre for the Study of Radicalization and Political Violence (ICSR), 2017, At: https://bit.ly/3N6JrAC

28 - قانون رقم (13) لسنة 2023: الموازنة العامة الإتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (2023، 2024، 2025)، صحيفة الوقائع العراقية، العدد (4726) في 26 حزيران 2023، على الرابط: https://bit.ly/3Bkwpwu

أما (جهاز مكافحة الإرهاب) فهو ليس سوى وحدة عسكرية بحجم فرقة، لكنه يتمتع بكفاءة عالية، وكان أداؤه جيداً في القتال ضد تنظيم (داعش). ويقع أفراده المقاتلون الذين يتراوح عددهم بين (12-10) ألف مُقاتل مباشرة تحت سلطة رئيس الوزراء).[29]

من الواضح أن أحد أوجه المعضلة التي يواجهها العراق على صعيد إدارة وتنظيم عمل القوات تتمثل في تعدد مراكز القوة العسكرية بدليل تطرق إستراتيجية إصلاح القطاع الأمني إلى ضرورة إيجاد التشريعات اللازمة وتثبيت المهام بين التشكيلات المختلفة. إن ما يجعل من هذه التعددية مُعضلة هي حقيقة استمرار الخلاف السياسي حول الأدوار المناطة بكل منها، وهذا الخلاف بدأ يتنامى بسبب الشبكة المعقدة من العلاقات بين السلطة والقوة العسكرية. هناك وجهة نظر[30] ترى أن على الحكومة العراقية والشركاء الدوليين أن يعترفوا علناً بأن العمل على احتكار الجيش والشرطة التقليديين للاستخدام المحلي للقوة ليس ممكناً ولا مرغوباً فيه في الوقت الحاضر، حيث إن مثل هذه السيطرة من قبل البعض قد ينظر إليها البعض الآخر على أنها تهديد. وحلاً لهذا الخلاف، لا بد من التخلص من فكرة وجود مركز واحد للسلطة القسرية في العراق، على الأقل على المدى القصير إلى المتوسط، والقبول أكثر بتعدد القوى العسكرية مع إعطاء الأولوية لترسيخ الطابع المؤسسي في عمل هذه التشكيلات كخطوة نحو تحقيق التكامل اللاحق فيما بينها.

إحدى التبريرات التي تبدو مُقنعة لهذا المقترح تتمثل في تعقد البيئة السياسية وغُلبة حالة عدم الثقة بين الفاعلين ما يحول دون تحقيق إصلاح عسكري في ظل غياب الإصلاح السياسي الذي يُفترض أن يتزامن معه. على هذا الأساس، من المُهم أولاً القبول بأنظمة القوة الأمنية المتعددة في العراق؛ ومن ثم الشروع من هذه النقطة للإصلاح العسكري. وهذا لا يتم إلا من خلال التفاوض الصحيح بشأن أدوارهم ومصالحهم والعمل على زيادة الثقة المتبادلة بين القوات العسكرية العراقية الأربع وخلق قدر أكبر من الوضوح بشأن الأدوار والمسؤوليات، وتنظيمها بشكل فعال. صحيح أن مثل هذا الإجراء سيعني أن العراق سوف يتميز بمشهد أمني تعددي في المستقبل المنظور، إلا أنه من الضروري القبول به كمرحلة انتقالية يكون فيها الإصلاح السياسي يسير جنباً إلى جنب مع الإصلاح العسكري.

29 - أشار قانون الموازنة الإتحادية للسنة المالية لعام 2023 إلى أن عدد موظفي الجهاز يبلغ أكثر من (23) ألف فرد وبحصة من الموازنة بلغت ما يُقارب الـ (800) مليار دينار عراقي. للمزيد أنظر المصدر السابق.

30 - Sardar Aziz and Erwin Van Veen, a State with Four Armies: How to Deal with The Case of Iraq, War on the Rocks, November 11, 2019, At: https://bit.ly/3TM2ynb

ثانياً: التركيز على جهاز مكافحة الإرهاب

أكد (مايكل نايتس-Knights) وهو باحث معروف في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، أن الجيش العراقي والشرطة الاتحادية استعادا بعضاً من ثقة الجمهور منذ الانهيار الذي حصل في حزيران/ يونيو 2014، عندما سقطت الموصل وحوالي عشرين مدينة أخرى بأيدي مسلحي تنظيم (داعش)، لكن قوتين فقط في العراق احتفظتا بثقة الشعب العراقي طوال الحرب. إحداهما هو (جهاز مكافحة الإرهاب-CTS)، المعروف في العراق باسم «الفرقة الذهبية»، أما الأخرى فهي (قوات الحشد الشعبي-PMU)[31]، وهي الوحدات التطوعية التي نشأت بموجب فتوى دينية وأوامر حكومية في حزيران/ يونيو 2014.

ويُعد جهاز مكافحة الإرهاب العراقي (CTS) منظمة مستقلة على المستوى شبه الوزاري منفصلة عن وزارة الدفاع العراقية ووزارة الداخلية، تم إنشاؤه في الأصل من قبل الولايات المتحدة، وله هيكل تنظيمي من ثلاثة مستويات يشمل مقر جهاز مكافحة الإرهاب، وقيادة مكافحة الإرهاب، وثلاثة ألوية من قوات العمليات الخاصة العراقية (ISOF). يُناط بمقر جهاز مكافحة الإرهاب أن يكون ذراعاً للإستراتيجية والسياسة وتوفير الموارد التي توفر الإشراف على العمليات القتالية، ووسيلة للاتصال مع الحكومة العراقية، والسيطرة على ميزانية جهاز مكافحة الإرهاب. بالنسبة للولايات المتحدة، فإنها تنظر إلى هذه المنظمة العسكرية باعتبارها جزءاً جوهرياً يقع في قلب الإستراتيجيات الأمريكية في الشرق الأوسط، التي تهدف إلى تطوير القدرات المحلية للدول على مكافحة المتمردين والإرهابيين.

في حزيران/ يونيو 2010، كان عدد أفراد جهاز مكافحة الإرهاب يبلغ (5725) فرداً، أي (62) بالمائة فقط من القوة المُخطط الوصول إليها. وعلى الرغم من عرضها للأجور المربحة، باعتبار أن أعضاء الجهاز يتقاضون رواتب أعلى من نظرائهم في وزارة الدفاع أو الداخلية، واجهت قوات مكافحة الإرهاب تحديين في تحقيق مخططها بالوصول إلى العدد المطلوب من المجندين؛ التحدي الأول كان مصدر المجندين، والثاني كان معايير التدريب الصارمة[32]. كُل هذا يُبين أن تشكيل الجهاز كان يخضع لمعايير تدريب لا يمكن أن تسمح لأي شخص بأن يلبيها. وبلغ الجهاز ذروته العددية في عام 2013، بإجمالي قوة قاربت (13000 مجند).[33]

32 - David M. Witty, The Iraqi Counter Terrorism Service, Center for Middle East Policy, Brooking Institute, March 2015, P 13, At: https://bit.ly/4dnXfkJ

33 - Ibid.

تقلبت الأعداد الإجمالية لأفراد جهاز مكافحة الإرهاب بشكل كبير خلال الحرب على تنظيم (داعش). إذ بحلول كانون الثاني /يناير2015، انخفضت قوة الجهاز من (13000) مجند كانت عليه في عام 2013 إلى حوالي (6500) بسبب الخسائر البشرية. وبحلول كانون الثاني /يناير2016، ارتفع هذا العدد مرة أخرى إلى حوالي (10,500). وفي تشرين الأول / أكتوبر2016، عندما بدأ جهاز مكافحة الإرهاب معركة الموصل كانت قوته تبلغ حوالي (11000)، وفقاً لمستشار أمريكي سابق لجهاز مكافحة الإرهاب. وأن قوة الجهاز في كانون الأول / ديسمبر2017 كانت حوالي (10,000)[34]. بينما أشار (مايكل نايتس)، في تقريره المنشور في تموز/يوليو 2017 إلى أن عدد قوات الجهاز بلغت آنذاك بحدود (7600) فرد. وأكد الباحث، من خلال تتبعه للبيانات والأرقام، أنّه من المُفترض أن تبلغ قوة جهاز مكافحة الإرهاب في تلك السنة حوالي (13,920)فرداً، ما يعني أن الجهاز يتكون حالياً من (54) بالمائة من قوته الكلية، وهو ما يُشير إلى حجم الخسائر البشرية التي تحملها الجهاز في معاركه مع تنظيم (داعش).[35]

من المؤكد أن الروابط التي يملكها جهاز مكافحة الإرهاب مع الولايات المتحدة، على صعيد التدريب والتجهيز والتعاون الاستخباري، يُمكن أن يخلق نوعاً من الحساسية والاحتكاك القيادي مع تنظيمات عسكرية أخرى. نذكر مثلاً أنه خلال معركة تحرير الموصل (2016-2017)، تمت تغطية الجنرال (عبد الوهاب الساعدي)، القائد الميداني لقوات مكافحة الإرهاب على الأرض، بشكل مكثف من قبل وسائل الإعلام التي أطلقت عليه لقب (روميل العراق)، تشبيهاً له بالقائد الألماني صاحب الحنكة التكتيكية (إرفين روميل-Rommel)، لدرجة أن قادة قوات الأمن العراقية المنافسة مارسوا ضغوطاً بهدف منعه من قيادة جهاز مكافحة الإرهاب في المعركة المقبلة على تلعفر. ما أفضى إلى أن يؤدي (الساعدي) في نهاية المطاف دوراً أصغر في (تلعفر)، حيث شغل جنرال آخر من جهاز مكافحة الإرهاب، وهو الفريق الركن (سامي العارضي) منصب القائد الميداني[36]. أضف إلى ذلك أن تسلم (العارضي) نفسه لقيادة جهاز مكافحة الإرهاب في شهر أيلول/سبتمبر من عام 2019، بدلاً من (الساعدي) الذي تم نقله إلى مديرية الإمرة في وزارة الدفاع بأمر من رئيس الوزراء (عادل عبد المهدي)،

34 - David M. Witty, Iraq's Post - 2014: Counter Terrorism Services, The Washington Institute for Near East Policy, Policy Focus (157), October 2018, P 22, At: https://bit.ly/4eEVm4c

35 - Michael Knights and Alex Mello, The Best Thing America Built in Iraq: Op.cit.

36 - من هو قائد مكافحة الإرهاب في تلعفر، وكالة أنباء براثا، 20 آب 2017، على الرابط التالي: https://bit.ly/4dnXLzb

كان تأكيداً لهذا التنافس القائم، وكان أحد الأسباب التي ساهمت في اندلاع الاحتجاجات في شهر تشرين الأول /أكتوبر من عام 2019.[37]

مثل هذه المخاوف تجد قبولاً في أوساط القيادة العسكرية لقوات الحشد الشعبي، التي تنظر إلى جهاز مكافحة الإرهاب باعتباره تشكيلاً عسكرياً يحظى بصلات ورعاية أميركية، خصوصاً أن وزارة الدفاع الأميركية في إحدى السنوات، طلبت في مقترح موازنتها لعام 2018 أن يقوم جهاز مكافحة الإرهاب بزيادة عدد أفراد قوته إلى (20,000) مجند على مدى السنوات المالية الثلاث المُقبلة[38]، وذلك باعتبار أن الولايات المتحدة تخصص ملايين الدولارات سنوياً من موازنتها كمساعدات عسكرية للجهاز، إضافة إلى المبالغ التي يتحصل عليها من الحكومة العراقية.

مع ذلك، ينبغي لتحقيق هدف البناء المُستدام للقوات المحترفة التخلي عن هذه النزاعات السياسية والانصراف نحو هدف وطني يتمثل في دعم وتطوير قابليات «جهاز مكافحة الإرهاب» باعتباره نموذجاً ناجحاً لقوة (العمليات الخاصة) التي تُعد أساسية في مواجهة التهديدات الإرهابية والمخاطر التي ترتبط بها. إذ يحتاج العراق إلى قوات فعالة لمكافحة الإرهاب مدعومة بالقدرات الاستخباراتية الأكثر تقدماً المتاحة للتحالف الدولي لإنجاز هدفها في ملاحقة عناصر تنظيم (داعش) في صحاري العراق وأراضيه الحدودية ومخابئه في المناطق النائية.

ثالثاً: التعاون الاستخباري والاستشاري

كان للدعم الدولي الذي تلقاه العراق من قبل أطراف التحالف دور مهم في إعادة بناء قواته المسلحة. ومنذ عام 2014 ولغاية عام 2020، تولى التحالف الدولي تدريب نحو (225) ألفاً من قوات الجيش والشرطة والقوة الجوية والطيران العراقي والبيشمركة وقوات أخرى. وأن التدريب شمل رفع القدرات في محاربة (داعش) وتطوير فنون القتال واكتشاف المتفجرات والألغام ومهارات التنسيق بين وحدات الطيران وترتيب الضربات الجوية، فضلاً عن تطوير مهارات التفتيش حول كيفية العثور عن أدلة ووثائق،

37 - وليد بدران، من هو عبد الوهاب الساعدي الذي أثار جدلاً في العراق، موقع قناة (BBC) بالعربي، 3 تشرين الاول 2019، على الرابط التالي: https://bbc.in/3ZJ2zw3

38 - Office of The Secretary of Defense, Department of Defense Budget: Fiscal Year (FY) 2018, May 2017, At: https://bit.ly/3ZMU7f5

وهو ما انعكس إيجاباً على واقع قوات الأمن العراقية، التي بات لديها، على حد قول الناطق باسم التحالف الدولي (مايلز كاغنز-Cabins)، قيادة وتجهيز وتدريب أفضل مقارنةً بالسنوات السابقة، كما بات لديها إمكانيات أعلى مما تملكه بقايا مجموعات (داعش الإرهابية).[39]

إن مثل هذه التجارب الناجحة من التعاون الدولي مع العراق تسلط الضوء على المنافع التي يمكن أن تخدم أهداف محاربة الإرهاب، ومع ذلك، يجب أن لا تقتصر على جوانب الإسناد والتدريب فقط، بل يحتاج العراق أيضاً إلى تطوير منظومة تعاون مع دول متعددة في مجال العلاقات الاستخبارية ليس على مستوى تبادل المعلومات فقط، وإنما كذلك على صعيد التدريب والتأهيل للعناصر التي تعمل في هذا المجال، باعتبار أن حقل علوم الاستخبارات يشهد تطوراً وتغييراً مستمراً على مستوى الوسائل والأنماط بهدف تحقيق استجابة واقعية للتحولات المتنامية في التهديدات، وهو ما يتطلب مواكبة للمتغيرات وتطوير للمهارات وأساليب التحقق من المعلومات والأدلة.

إن سقوط مدينة الموصل في العام 2014 بيد تنظيم (الدولة الإسلامية-داعش) قبل أن يكون انتكاسة عسكرية، كان فشلاً استخبارياً باعتبار أنه لم يكن هناك تقدير حقيقي لخطورة الموقف ليس على صعيد القوات الإرهابية المهاجمة فحسب، بل أيضاً على صعيد معرفة القدرات الحقيقية للجيش باعتباره القوة الدفاعية المكلفة بصد هذه الهجمات. ومن المعروف أن العلاقات الثنائية مع دول التحالف الدولي تمثل مصدراً قيماً لتبادل المعلومات الاستخبارية معها فيما يتعلق بمتابعة أموال التنظيمات الإرهابية ورصدها، ما يعني أن التعاون في مجال الاستخبارات يجب أن يولي أهمية استثنائية للطرائق التي تستخدم بها التنظيمات الإرهابية أدوات مالية متعددة لغرض تمويل أنشطتها.

39 - التحالف الدولي: محاور متعددة في الحوار وشراكة الحشد الشعبي أساسية، وكالة الأنباء العراقية، 11 حزيران 2020، على الرابط:
https://bit.ly/3ZMU0jF
كذلك ساعد أعضاء التحالف في جمع أكثر من (20) مليار دولار من المساعدات الإنسانية ومساعدات الاستقرار لدعم الشعبين العراقي والسوري، وقاموا بتدريب وتجهيز أكثر من (220) ألف من أفراد الأمن والشرطة لتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية: أنظر:
Global Coalition to Defeat ISIS foreign ministers' meeting: joint communiqué, 14 November 2019, Foreign and Commonwealth Office, The United Kingdom Government, November 15, 2019, At: https://bit.ly/4doRG5B

ويمكن للعراق التركيز أكثر على برامج التعاون الثنائي في مجالي الإعداد والتدريب الأمني العسكري، والتي عقدها مع هيئات دولية. لقد أطلق حلف (الناتو) مهمته في العراق، بناءً على طلب الحكومة الرسمي، تحت مُسمى (NMI) منذ تشرين الأول /أكتوبرمن عام 2018، لتقديم جهود التدريب والمشورة وبناء قدرات قوى الأمن العراقية. فضلاً عن ذلك، دعمت الأمم المتحدة، من خلال وكالاتها المختلفة، وفي مقدمتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، حكومة العراق لإعادة تركيز إستراتيجيته الأمنية الوطنية حول مفهوم الأمن الإنساني. كذلك في عام 2017، أطلق الاتحاد الأوروبي البعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي (EUAM) في العراق لدعم الجوانب المدنية المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني[40]. ومع أن هذه المشاركات العسكرية إعادت إحياء التوترات القديمة المتعلقة بالتواجد الأجنبي، والتي انطلقت في سياق جديد، إلا أنه من الضروري تفعيل هذه الشراكة وفق سياقات عمل تحافظ على فكرة السيادة الوطنية، بهدف تطوير قطاع الأمن وعدم السماح لخطط توسيع المهام الاستشارية والتدريبية للفرق الأجنبية بالتصادم مع ديناميكيات الأمن المحلية.

حتى مع استمرار المناوشات بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة بخصوص دور القوات الأميركية في تدريب الجيش، من الحكمة إعادة صياغة العلاقة بين الطرفين على أساس التعاون الثنائي المشترك والارتكاز على لجان عسكرية مشتركة تحدد صلاحيات وواجبات البعثات العسكرية الأميركية في إطار التدريب والمشورة وتحت إشراف حكومي.

رابعاً: مراجعة برامج إعداد الجيش: التركيز على النوع، وليس الحجم

عندما انسحبت الولايات المتحدة نهاية العام 2011، تركت وراءها جيشاً وقوى أمنية في العراق بلغ تعدادها أكثر من (700) ألف فرد، إلا أن هذه الأعداد واجهت انتكاسة كبيرة أمام التنظيم الإرهابي، ما وضع برامج التدريب والتأهيل العسكري والأموال التي أنفقها الجيش الأميركي على المعدات تحت شكوك كبيرة في أنها فشلت في بناء جيش جديد يكون قادر على حفظ الأمن[41]، وهذا ما حتّم ضرورة إعادة النظر في هذه البرامج وتبني العمل المتدرج والمطرد، والذي يركز بالدرجة الأولى على بناء إرادة الجيش على القتال بجوار تطوير قدراته الفنية ومهاراته العملياتية.

40 - Irene Costantinia and Dylan O'Driscoll, Twenty Years of Externally Promoted Security Assistance in Iraq: Changing Approaches and Their Limits, International Peacekeeping Journal, Vol (30), No. (5), 2023, P 576.

41 - Ben Connable, Building Iraqi Army Will to Fight to Prevent Another Disaster, Lawfare Media, February 20, 2022, At: https://rb.gy/u2iaun

إن أغلب دول العالم تتجه اليوم نحو إنشاء جيوش يجري وصفها على أنها حديثة أو معاصرة، وهي جيوش تتسم بصغر الحجم مع توظيف عامل التقنية. إن هذا الواقع لا ينفي الحاجة إلى العامل البشري، الذي لا يزال عنصراً هاماً في نطاق الإدارة والقيادة والتنظيم، مع ذلك، لا ينبغي أن يكون معيار قوة الجيش التي يقاس بها هو من خلال حشوه بأعداد متزايدة من الأفراد. أن الصين يبلغ تعدادها أكثر من مليار و(400) مليون نسمة، إلا أن جيشها لا يزيد تعداده عن (3.5 مليون فرد).[42]

من غير المجدي تبني سياسات أو أنماط عسكرية أثبتت التجربة أنها خاطئة، ونعني بذلك التركيز على الحجم بدلاً من النوع، وهي سياسة ولّدتها الظروف الفوضوية، ما اضطر العديد من القيادات العسكرية والأمنية إلى زيادة الحجم على حساب النوع والكفاءة. وهذا يحيلنا لحقيقة أن التدريب واختيار العناصر المنضبطة هما عاملان رئيسيان في تحقيق الجيش للكفاءة العسكرية، فضلاً عن أن القدرة على إعداد جيش بأحجام معينة سيسهل من عملية بناء العقيدة العسكرية وتنمية المعنويات القتالية. لقد تناول (بين كونابل-Connable) من (المجلس الأطلسي-Atlantic Council) بالمناقشة والتحليل واحدة من أسوأ الجهود الأمريكية في ميدان التعاون العسكري، وهي الجهود التي بذلتها لتدريب الجيش العراقي منذ عام 2003، ووصف المشكلة الأساسية بأنها مشكلة الهشاشة (Brittleness): حيث تنهار القوات ببساطة عندما تتعرض لضربة قوية بسبب أنه لم يتم إعدادها بشكل صحيح[43]. وهذه الحقيقة تدعو إلى ضرورة إعادة النظر بشكل جدي في برامج التدريب والتأهيل العسكري من جهة، والتركيز على بناء الوحدات المتخصصة من جهة أخرى.

إن عملية إعداد وتنشئة (جهاز مكافحة الإرهاب) يمكن النظر إليها باعتبارها قصة نجاح تدل على الكفاءة المرتبطة بالقوة صغيرة الحجم، لكنها مُدربة تدريباً عالياً. إذ لم يتجاوز عدد أفراد الجهاز في كثير من السنوات حوالي (13000) فرد. وبالمقارنة، حقق الجيش العراقي مع قوات الشرطة الاتحادية والشرطة المحلية المتواجدة في الموصل وقت سقوطها بيد تنظيم (داعش) قوة بشرية قتالية يزيد عددها عن (50) ألف فرد. مع ذلك، لم تنجح هذه القوة العددية في صد هجوم التنظيم الإرهابي. إن الحجم الصغير لجهاز مكافحة الإرهاب يعني أنه يستخدم معايير صارمة شبيهة بتلك المستخدمة لتجنيد قوات العمليات

42 - China Military Strength 2024, Global Firepower, At: https://rb.gy/6bwf7d

43 - Ben Connable, Building Iraqi Army Will to Fight to Prevent Another Disaster, Lawfare Media, February 20, 2022, At: https://goo.su/UcEBIKm

الخاصة من ناحية الاختيار والتدريب. ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى تجربة سابقة وهي أن أحد البرامج التدريبية للجهاز في أيار/مايو2008، لم ينجح في اجتيازه والتخرج كجنود سوى (401) فرد فقط من بين (2200) مرشح، أي ما يُعادل (18 بالمائة) من مُجمل المُتقدمين[44]. وعلى ما يبدو، فإن هذه المعايير القاسية قد أثبتت فاعليتها على مستوى القدرة القتالية والكفاءة العملياتية، دون أن ننسى أن الحجم الصغير للقوة سمح لها بتطوير روح العمل الجماعي.

وعلى مستوى القوات الأمنية، من المحتم أيضاً إعادة تأهليها بطريقة أكثر دقة وضبطاً والتركيز على النوع وليس الحجم. إن مسألة النوع، مثلما هي مهمة للجيش ربما تكون أكثر إلحاحاً بالنسبة للقوات المعنية بحفظ الأمن والنظام الداخلي وإنفاذ القانون.

الخاتمة

بعد انتهاء الحرب على تنظيم (داعش) في العام 2017، أصبح إصلاح القطاع العسكري الأمني في العراق بهدف تطويره أمراً من الضروري الإيفاء بمتطلباته وشروطه، وكانت فكرة الإصلاح مدفوعة بمتغيرين: الأول هو سقوط ثلاث محافظات بيد التنظيم المتطرف، ما كان بالإمكان تجاوز مسبباته أو تجاهل العوامل التي أفضت إليه تحت أي ظرف، لذلك، بعد أن استقر الرأي على أن حالة التشظي التي نخرت جسد المؤسسة العسكرية كانت سبباً رئيسياً في هذا الانهيار، بات من المهم تجاوز هذه السلبيات وإصلاح العيوب التي شوهت هذه المؤسسة. أما المتغير الثاني هو ظهور قوات الحشد الشعبي كأحد هياكل السلطة العسكرية القائمة، والتي لا بد من أن تأخذ مكانها ضمن سلسلة القيادة، وبالتالي كانت من أولويات الحكومة ضمن برنامجها الإصلاحي هو تحديد مكانة الكيان الجديد ضمن هيكل العلاقات العسكرية.

ومع أن هذه المتغيرات كانت تدفع بكل قوتها باتجاه وجوب البدء بعملية الإصلاح، إلا أن تعقيد الظروف في البيئة السياسية والأمنية ما بعد (داعش) لم تجعل منها مسألة سهلة أو سلسة، لا سيما بعد أن تداخلت عوامل إقليمية ودولية في محاولة بناء هيكل جديد للأمن في العراق. لقد بذلت الحكومات السابقة (حكومة العبادي وعبد المهدي) محاولات في سبيل إصلاح القطاع الأمني،

44 Michael Knights and Alex Mello, The Best Thing America Built in Iraq: Iraq's Counter Terror-.ism Service and The Long War Against Militancy, Op.Cit

لكنها اقتصرت على تسهيل عملية تثبيت قوات الحشد الشعبي ضمن الهيكل العسكري والحفاظ على استقلاليته، دون أن تصل هذه المحاولات إلى بذل الجهود الكافية لإعادة هيكلة واضحة للقوات أو تأسيس ضوابط جديدة، أو النظر في أعداد القوات وبرامجها التدريبية وطبيعة ارتباطها بالسياسات.

ما زالت العملية الإصلاحية تراوح مكانها، وتفتقر للكثير من السمات الواضحة، ولعل ما زاد من تعقيد عملية الإصلاح هو انقسامها بين فرق شتى. إذ تولى التحالف الدولي مشروع إصلاح قوات البيشمركة في إقليم كردستان العراق، وواجه في هذه التجربة بعض العثرات، بينما توقفت عملية الإصلاح على مستوى قوى الأمن الاتحادية. أضف إلى ذلك، كان لوجود قوات التحالف الدولي، وبالأخص القوات الأميركية التي كانت تمارس أدوراً قتالية؛ ومن ثم تحول دورها إلى الجانب الاستشاري، كان وجود هذه القوات عاملاً للاضطراب وتوتر العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق وهو ما استجلب منح الأولوية لكيفية تصريف وإدارة هذه العلاقة المُرتبكة على مسألة متابعة الإصلاح الأمني.

وضعت حكومة السوداني برنامجها الخاص بإصلاح القطاع الأمني ضمن مدى زمني قوامه ثمان سنوات (2024-2032). ومع أن الفترة الزمنية توحي بنوع من الجدية باعتبار أن هناك رغبة في تبني برنامج دؤوب وضمن خطوات تدريجية لتنفيذ الإصلاح، إلا أن عدم إفصاح الخطة عن التفاصيل والسياسات التي سيتم اتباعها يجعل من الصعب في الوقت الحالي الحكم على قدرة البرنامج في الوصول إلى النجاح المطلوب

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org